الأمم المتحدة E/CN.7/2012/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 January 2012
Arabic
Original: English

لجنة المخدّرات

الدورة الخامسة والخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية

تحسين النوعية وبناء قدرات الرصد من أجل جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها بشأن مشكلة المخدّرات العالمية وتدابير التصدّي لها على مستوى السياسات العامّة

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يبيّن هذا التقرير الأنشطة المحدودة التي نفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) عملاً بقرار لجنة المخدرات ٥٤/٩ الذي سلمت اللجنة فيه بالحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وإبلاغها وتحسين نطاق ونوعية البيانات المتاحة عن وضع المخدرات على مستوى العالم. وفي هذا الصدد، نظم المكتب حلقة عمل إقليمية في جنوب شرق آسيا، كما عقد مشاورات مع خبراء وطنيين من الصين بشأن آليات جمع البيانات وإبلاغها. ويعكف المكتب أيضاً على إنجاز مجموعة

* E/CN.7/2012/1.

060212 V.12-50007 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تدريبيـــة شـاملة لاسـتخدامها في "التـدريب المتسلـسل" (الـذي يـصبح فيـه المتـدرب مـدرباً لاحقاً) في مجال جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها. وقد واصل المكتب تقديم الدعم التقني في بناء قدرات الخبراء في عدد من البلدان بغرض رصد زراعة المخدرات وإنتاجها على نحو غير مشروع. كما استضاف المكتب اجتماعاً لممثلين عن منظمات وطنية وإقليمية ودولية مختلفة، كان من بينها كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف التداول بشأن الخبرات وتحديد الممارسات ووضع هيكل لإطار المكتب يعنى بضمان نوعية البيانات. ولكن حجم الموارد من خارج الميزانية التي أتيحت للمكتب من أجل تنفيذ التدابير الواردة في القرار لم يكف لتنفيذها على نحو أكثر شمولاً. والعديد من الدول الأعضاء بحاجة ماسة إلى الحصول على دعم من أجل تنفيذ نظم رصد المخدرات وجمع البيانات من خلال دراسات استقصائية. كما يلزم تعزيز الاتصالات المؤسسية وتنسيق عمليات جمع البيانات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

أولاً- معلومات خلفية

١- لاحظت لجنة المخدرات بقلق، في قرارها ٩/٥٤ المعنون "تحسين النوعية وبناء قدرات الرصد من أجل جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها بشأن مشكلة المخدّرات العالمية وتدابير التصدّي لها على مستوى السياسات العامة"، تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بتعاطي المخدرات لعام ٢٠١١ (E/CN.7/2011/2) والذي أثار شواغل بشأن وجود نقص في المعلومات الراهنة عن معظم المؤشّرات الوبائية لتعاطي المخدّرات، من جراء عدم وجود نظم إعلام ورصد مستدامة بشأن المخدّرات في بعض أنحاء العالم، مما يعرقل رصد الاتجاهات المتغيّرة والمستجدّة وتنفيذ تدابير التصدي المستندة إلى الأدلة والقدرة على تقييم فعالية تلك التدابير. وسلمت اللجنة أيضاً في قرارها بالحاجة إلى استمرار الجهود من أجل تحسين دقة البيانات وموثوقيتها وصحتها وقابليتها للمقارنة، والإبلاغ عن جميع الجوانب ذات الصلة بوضع المخدرات على مستوى العالم. ودعت اللجنة كذلك المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وكذلك الدول الأعضاء إلى تبادل تجاربها وخبراتها في مجال جمع المعلومات والبيانات المتصلة بالمخدّرات وتحليلها وإبلاغها، وذلك من أجل الإسهام في التوحيد التدريجي للأساليب الرفيعة في مجال جمع البيانات. كما طلبت اللجنة في ذلك القرار إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (المكتب) أن يدرس سبل وطرائق الاستفادة من جوانب الخبرة والدراية في مجال جمع البيانات المتصلة بالمخدّرات على مختلف الصعد، ليُهتدى بها في معايير ضمان الجودة وأنشطة بناء القدرات وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين.

٢- ويبيّن هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها المكتب عملاً بقرار اللجنة ٩/٥٤، في ظل الموارد المحدودة من خارج الميزانية التي وفرتها الدول الأعضاء من أجل تنفيذ التدابير المحددة في ذلك القرار.

ثانياً- الأنشطة المضطلع بها في مجال بناء القدرات على رصد حالة تعاطي المخدرات وعرضها

٣- عقد المكتب، بناءً على طلب من الحكومة الصينية، مشاورات لمدة أربعة أيام بشأن الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات بحضور ممثلين عن اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات في الصين. وكانت هذه أول عملية تبادل شاملة للمعلومات عن آليات جمع البيانات والإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة بتعاطي المخدرات وعرضها في الصين. وقد مكنت هذه المشاورات

المكتب من تحسين فهمه لآلية جمع البيانات المستخدمة لإصدار الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات في الصين، كما أنها هيأت الفرصة لتعزيز تفهم النظراء الصينيين للحاجة إلى بيانات عن تعاطي المخدرات وعرضها قابلة للمقارنة على المستوى الدولي وذلك من أجل رصد الاتجاهات في مجال المخدرات والإبلاغ عنها، ولا سيما عن طريق لجنة المخدرات والتقرير العالمي عن المخدرات.

٤- ونظم المكتب، في إطار المشروع الإقليمي المعنون "دعم شركاء مذكرة التفاهم في شرق آسيا"، حلقة عمل إقليمية عن جمع البيانات وتحليلها وإبلاغها من أجل وضع السياسات واتخاذ الإجراءات، واستمرت الحلقة أربعة أيام وشارك فيها خبراء من إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا. وكان من المشاركين فيها ممثلون عن إدارات حكومية مسؤولة على المستوى الوطني عن جمع وتوفير إحصاءات عن تعاطي المخدرات وعرضها. ولهذا، فقد شملت مواضيع حلقة العمل التي استمرت أربعة أيام مسألة رصد وضع المخدرات من أجل وضع السياسات العامة واتخاذ الإجراءات؛ ووصف المصادر الحالية للمعلومات والبيانات عن تعاطي المخدرات ومناقشتها؛ وصنع المخدرات غير المشروع وإنتاجها والاتجار بها في كل بلد واستعراض تفصيلي لمختلف أجزاء وأبواب الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية. وطلب العديد من المشاركين في حلقة العمل عقد حلقات عمل إقليمية من هذا القبيل سنوياً، وطلبوا من المكتب تنظيم دورة تدريبية على المستوى الوطني تضم مجموعة أكبر من الخبراء الوطنيين. وطلب بعض المشاركين من المكتب تقديم الدعم في تصميم دراسات استقصائية وطنية عن تعاطي المخدرات في بلدانهم وفي تنفيذها.

٥- ويتمثل النشاط الآخر المهم الذي اضطلع به المكتب، بالتعاقد من الباطن، في إعداد مجموعة تدريبية تفاعلية بهدف تطوير القدرة على جمع البيانات عن تعاطي المخدرات وعرضها وتحليل تلك البيانات وإبلاغها، وهي تستهدف بصورة أولية الجهات المعنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستغطي المجموعة التدريبية مواضيع متعلقة بمصادر البيانات ذات الصلة (الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية على السواء) بغرض رصد وضع المخدرات وتدابير ضمان الجودة في عمليات جمع البيانات وإبلاغها، وتقديم الإرشادات بشأن ملء الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية. وستستخدم هذه المجموعة التدريبية، في مراحل لاحقة، في تنفيذ التدريب "المتسلسل" (الذي يصبح فيه المتدرب مدرباً في دورة متواصلة) في المكاتب الإقليمية والميدانية التابعة للمكتب في المناطق ذات الأولوية مثل غرب آسيا وآسيا الوسطى وبلدان القوقاز وشرق أفريقيا وغربها.

٦- وفي إطار برنامج المكتب لرصد المحاصيل غير المشروعة وفي سياق خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية، واصل المكتب تقديم المشورة من الخبراء وبناء القدرات لدى البلدان في مجالات رصد زراعة خشخاش الأفيون ونبتة الكوكا والقنّب على نحو غير مشروع، وتقدير الإنتاج المحتمل للأفيون والهيروين والكوكايين والقنّب وزيت القنّب. ويستفيد حالياً من البرنامج كل من أفغانستان وإكوادور وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وكولومبيا والمكسيك وميانمار. وتقديرات الزراعة والإنتاج غير المشروعين، التي يعدها البرنامج العالمي لرصد المحاصيل غير المشروعة والتي تستند إلى الدراسات الاستقصائية المنجزة بوسائل علمية هي مقاييس هامة تستخدم في تنفيذ السياسات المتعلقة بالمخدرات على المستويين الوطني والدولي، كما أنها تحظى باعتراف دولي. ويهدف المكتب من وراء هذا البرنامج إلى تيسير الاستفادة من التطورات التكنولوجية والعلمية الجديدة من أجل تحسين كفاءة الدراسات الاستقصائية ونوعيتها.

٧- وقد قدم المكتب أيضاً، في إطار مشاريعه القائمة، دعماً تقنياً في تصميم أول دراسات استقصائية وطنية عن تعاطي المخدرات في باكستان وملديف.

ثالثاً- الأنشطة المضطلع بها بغرض الاستعلام عن معايير ضمان الجودة ووضعها

٨- استضاف المكتب في فيينا اجتماعاً لمدة ثلاثة أيام لبحث أطر ضمان جودة البيانات وذلك من أجل الاستعلام من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ومن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى عن الممارسات والخبرات الحالية فيما يتعلق بالأطر القائمة لمعايير ضمان جودة عمليات جمع البيانات وإبلاغها وبطرائق وضعها وهيكلها. وكان من المشاركين في الاجتماع ممثلون من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، ومنظمة "ستاتستكس أوستريا" للإحصاءات، إضافة إلى موظفين من المكتب. وأقر المشاركون التحديات التي تواجهها المنظمات في جمع وتوفير الإحصاءات عن المخدرات والجريمة نظراً للطبيعة غير المشروعة لهذه الأنشطة وخفاء الضالعين فيها وما ينطوي على إعلان هذه الإحصاءات من حساسية سياسية. وفي هذا السياق، شدد المشاركون على أنَّ من الممكن ضمان عناصر الجودة، ومنها مثلا دقة البيانات وموثوقيتها وصحتها وإمكانية مقارنتها، من خلال وضع إطار مؤسسي قوي

واستخدام وسائل نشر شفافة والاتساق مع المبادرات الأخرى الرامية إلى جمع البيانات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ومن خلال التواصل المباشر مع حائزي البيانات. وسترشد هذه المشاورات المكتب في وضع سياسة وإطار عام له في مجال ضمان جودة عمليات جمع وإدارة وإبلاغ بيانات المخدرات والجريمة المستمدة من مختلف المصادر، بما في ذلك من الدول الأعضاء، لأغراض إبلاغ اللجنة وإعداد التقرير العالمي عن المخدرات.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٩- دعت اللجنة في قرارها ٩/٥٤ الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة إلى توفير الموارد من خارج الميزانية لتنفيذ تدابير تطوير القدرات وضمان الجودة بشأن إحصاءات المخدرات الواردة في برنامج المكتب المقترح والمعنون "برنامج الرصد والمعلومات بشأن إحصاءات عرض المخدرات والدراسات الوبائية"، وغيرها من التدابير التي أوردها القرار. إلاَّ أنَّ الموارد من خارج الميزانية التي وفرتها الدول الأعضاء كانت محدودة مما أعاق تنفيذ المكتب لتلك التدابير وحال دون استجابته للطلبات بطريقة أكثر شمولا.

١٠- وتدل الطلبات التي أرسلتها الدول الأعضاء إلى المكتب على زيادة الطلب على الدعم لإنشاء نظم رصد لوضع المخدرات ولإجراء تقييمات ودراسات استقصائية وطنية عن تعاطي المخدرات والأضرار المرتبطة به وللحصول على إرشادات بشأن ملء الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية.

١١- ويلزم تطوير الاتصالات على المستوى المؤسسي وتقويتها مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المسؤولة عن جمع الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات، وذلك من أجل المواءمة بين عمليات جمع البيانات والإبلاغ عنها. كما يلزم وضع آلية يمكن بها تقديم الدعم في مجال بناء القدرات أو في إعداد نظم لرصد وضع المخدرات والتدابير التي تضعها البلدان والمناطق في أعلى سلّم الأولويات.